

## تلخيص ونظرة مستقبلية

### شالوم (شولي) ديختير

#### التحدّي القائم - معالجة جذور التمييز

منذ سنوات عديدة، يتابع تقرير سيكوي التمييز بين اليهود والعرب في إسرائيل، منذ كان لإثبات أن العرب يعانون أصلاً من التمييز. واليوم لم تعد ثمة حاجة إلى إثبات وجود مثل هذا التمييز المؤسّساتي والهيكلي. فبعض أطراف السلطة (مثل مراقب الدولة ولجنة أور-اللجنة الرسمية التي حقّقت في أحداث أكتوبر 2000-) ركّزت بشكل خاص على التمييز الهيكلي بين اليهود والعرب في إسرائيل. على الحكومة إبدأ-تقع مسؤولية سدّ ما تولّد من فجوات، والى أن يتم ذلك، يقع على عاتق منظمات المجتمع المدني واجب فضح حجم التمييز ومدى عمقه، إضافة إلى تحليله ودفن الأطراف الحكوميّة نحو الغائه.

وحسب التقرير الذي عرضناه هذا العام تظهر نتائج التمييز في كلّ المرافق والنواحي:

- تزيد احتمالات الفقر لدى العائلة العربيّة ثلاث مرات على احتمالات العائلة اليهوديّة. نحو 45% من العائلات العربيّة تعاني الفقر حتى بعد حساب مدفوعات التحويل والضرائب المباشرة، مقابل 15% من العائلات اليهوديّة.
- في سن 45-54 تبلغ نسبة مشاركة الرجال العرب في القوة العاملة 63%، مقابل 87% في صفوف اليهود من الفئة العمريّة عينها. في سن 55-64 يشارك 40% من الرجال العرب في قوة العمل، مقابل 70% من الرجال اليهود.
- يحصل الطالب اليهودي في التعليم الابتدائي على 1.87 ساعة أسبوعيّة من الدولة، مقابل 1.51 ساعة أسبوعيّة يحصل عليها الطالب العربي.
- في المدن العربيّة، هناك عيادة متخصصة واحدة بالمعدّل لكل 29.5 ألف نسمة، مقابل عيادة متخصصة واحدة بالمعدّل لكل 15.5 ألف نسمة في المدن اليهوديّة.

تولّدت هذه المعطيات الصارخة نتيجة سلوك دولة إسرائيل تجاه الأقلّيّة العربيّة التي تشكل 19% من السكان. وحددت لجنة أور في توصياتها التي نشرت في الأوّل من أيلول عام 2003 أن "من مهمّات الدولة إزالة عار التمييز". ولا تعتبر دعوة للجنة هذه مجرد دعوة لتقليص الفجوات، بل دعوة لإحداث التغيير الجوهري، ولمعالجة مشكلة التمييز المؤسّساتي بين اليهود والعرب بشكل جذري. وما يقف الآن أمامنا هو التحدي الكبير الذي ينعكس في معالجة العوامل الأساسيّة والهياكل التنظيميّة والمؤسّساتيّة التي تفرض تمييزاً صارخاً في جميع المجالات.

#### ردّ على الضائقة أم إلغاء التمييز؟

حتّى الآن، اعتمدت محاولات المؤسّسة الحاكمة في مواجهة نتائج التمييز ضد المواطنين العرب على الاعتراف بنتائج هذا التمييز، أي بالوضع الصعب للجمهور العربي. من هنا كان التركيز على سدّ النقص، أي الاستجابة للاحتياجات القائمة. ويعترف هذا التوجّه بالوضع الصعب للجمهور العربي في إسرائيل، وبشكل عملي يفترض وجود احتياجات موضوعيّة وذاتيّة للجمهور العربي والتي يجب سدّها. فعلياً، يعترف هذا التوجّه بنتائج التمييز الواقع على المواطنين العرب، لكنه لا يعالج وجود هذا التمييز. ولا يقصد هذا التوجّه الوصول إلى المساواة بين العرب واليهود، بل إلى تحسين ما في وضع المواطنين العرب في إسرائيل، انطلاقاً من الحاجة إلى معالجة الضائقة القائمة.

### الحاجة- المساواة بين العرب واليهود

يجب عرض الأمور بالشكل الصحيح: الدولة ملزمة بتوفير المساواة التامة بين العرب واليهود، وتوفير الاستقرار لهذا الواقع على امتداد السنين. وستؤدي المساواة الى انخراط اكبر لـ 19% من سكان الدولة في القوة العاملة؛ ولشاركتهم في النمو التجاري؛ ومساهمة العقول بشكل لائق في سلك خدمة الدولة وفي فروع الاقتصاد والبحث الأكاديمي. هذه العقول تبقى اليوم على الهامش بسبب إبقاءها خارج الدوائر المختلفة. ولا يمكن للدولة أن تتنازل عن هذا الجمهور وان تبقى خارج إطار العمل اليومي.

وكثيراً ما تواجه المطالبة بالمساواة بين اليهود والعرب أصواتاً تعبر عن العجز، وتلقي المسؤولية على غياب الموارد المالية. لكن الصعوبة ليست مالية مطلقاً. وقد أثبتت الدولة انها قادرة على القيام بخطوات تاريخية مكلفة في سبيل أهداف تعتبرها الدولة لائقة ومهمة.

**استيعاب الهجرة نموذجاً:** بين العامين 1991-2002، اثبتت دولة إسرائيل أن بمقدورها تجنيد الموارد والمصادر المختلفة لاستيعاب نحو مليون من المواطنين الجدد الذين انضموا اليها. ولم تقف الصعوبات الاقتصادية أو العمل المهني المجزوء أو انعدام النظام - وهي أمور تُعزى عادةً إلى سلوكيات الحكم في إسرائيل - لم تقف حجر عثرة أمام تنفيذ هذا العمل التاريخي. وما ميّز هذه الخطوة بشكل خاص هو التجنيد الشامل للجهاز الحكومي وميزانيات الهيئات المختلفة للهدف المقصود. ويمكن بيسر تفسير هذا التجنيد الواسع بأنه يصب في الهدف الذي قامت الدولة من أجله، وهو إقامة بيت لليهود القادمين من أرجاء المعمورة. لكن لا شك في ان هنالك هدفاً لائقاً آخر، وهو أن تكون الدولة بيتاً للمواطنين. لذا، وحتى بعد مضي خمسين عاماً، على الحكومة أن تنفذ خطوة مشابهة، وهذه المرة لصالح المواطنين العرب الذين يعيشون داخلها.

**معادلة سوارى في وزارة الداخلية نموذجاً:** تتغلغل لغة المساواة في السنوات الأخيرة الى داخل الخطاب العام في إسرائيل، وتتضح جلياً محاولات المؤسسة عدم تجاهل هذا الامر، ويمكن الآن سماع تصريحات الوزراء ومديري الوزارات الحكومية الذين يتحدثون عن رسم مخططات التطوير المختلفة التي تهدف الى إحلال المساواة، وكما رأينا في الفصل المتعلق بالتعليم، نجح واضعو المعادلات في لجنة شوشاني في هيكلة أو تصميم التمييز بين الأولد العرب واليهود، لكننا سنعرض، في المقابل، مثلاً آخر يثبت إمكانية بناء معادلة مغايرة، وتنفيذ خطوة أخرى لمساواة المقاييس المتعلقة بالمخصصات الحكومية.

في شهر كانون الثاني 2004، أمر وزير الداخلية أبراهام بوراز بتطبيق كامل لتوصيات لجنة غاديش، وهو التطبيق الذي ابتهى له أن يحل محل تطبيق توصيات لجنة سوارى (1994). وبالرغم من تحيز لجنة غابيش ضد السلطات المحلية الصغيرة (وكثير منها عربية)، إلا ان تطبيق توصيات هاتين اللجنتين حقق مساواة مبدئية في مقاييس منح الموازنة بين السلطات المحلية العربية واليهودية. كان هذا مثلاً على وزارة حكومية أخذت على عاتقها تحقيق المساواة بين اليهود والعرب عبر تخصيص بند مركزي في الميزانية (بين 3-5 مليار شكيل). ويدل هذا الامر على قدرة المؤسسة الحاكمة على هضم واستيعاب التغييرات الجذرية في منظومة تخصيصات الدولة للمواطنين.

من المهم ان نوضّح أنّ أقلّ من عقْدٍ قد مضى على التوجيهات التي أصدرها رئيس الحكومة الراحل يتسحاق رابين في العام 1994، إلى ان تمّ تذويت تغيير مفتاح التخصيص في ميزانية كبيرة لإحدى الوزارات الحكوميّة. وتحقّق هذا التغيير في العام 2004. هذا هو الوقت اللازم لإحداث تغيير عميق وجوهريّ، ويجب أخذ هذا الأمر بعين الاعتبار.

هذان مثلاً حول قدرة المؤسّسة الحاكمة في إسرائيل على التجنّد للقيام بمهمّة تاريخيّة ألقّتها الدولة على عاتقها: المثل الأوّل - على امتداد مجالات خدمة الدولة لمواطنيها، ويتعلّق الثاني بميزانية إحدى الوزارات الحكوميّة.

استجابة لمطلب لجنة أور المتعلّق بتحقيق المساواة، عادت لجنة لبيد في توصياتها الى النمط القديم نفسه المتعلّق بوضع المخطّطات القصيرة الأمد والمتوسّطة الأمد للبلدات العربيّة. ولا تشكّل توصية اللجنة بإقامة " سلطة حكوميّة لتطوير قطاعات الأقليّات " سوى تطوير لمؤسّسة مستشار الحكومة لقضايا العرب. لكن ليس المطلوب هو " تطوير قطاعات العرب "، إنما مساواة المواطنين اليهود والعرب؛ لذا، بدل ذلك تجب إقامة " سلطة المساواة ". وبلا ريب، قد تحدث عملية تطوير خاصّ بالأقليّة العربيّة، كجزء من تحقيق المساواة، لكنّ أمراً كهذا لن يأتي استجابة لاحتياجاتها فقط، بل استحقاقاً لحقّها في المساواة الكاملة بالأغليّة اليهوديّة في التمتع بموارد الدولة.

جاءت حالة التمييز التي استعرضت في هذا التقرير وما سبقه من تقارير نتيجة لعدم تطبيق 15 خطة مختلفة على امتداد سنيّ الدولة. لذا، لا نحتاج الى خطة أخرى للتطوير، ولا لتسليط الضوء على تلك الحاجة وغيرها، وما نحتاجه هو تغيير جذريّ يلغي الحاجة إلى خطط تطوير مستقبليّة. هيئات الدولة ومؤسّساتها هي التي تحتاج إلى علاج جذريّ وإعادة ترتيب، وبمقدور تذويت مفهوم المساواة بين اليهود والعرب في جميع الوزارات الحكوميّة ان يؤدي بالدولة الى وضع توزّع فيه مواردها بالتساوي يمنع تمييز المواطنين العرب. لذا، يجب وضع الحكومة ووزاراتها المختلفة في مركز الاهتمام في سبيل تغيير أنماط تخصيص موارد الدولة.

تملك دولة إسرائيل القدرة على بذل مجهود تاريخيّ بالحجم الملائم لسد الفجوات وإلغاء التمييز بين اليهود والعرب. ولزام على من يرصد مصدر العلة ان يعمل من اجل القيام بهذا العمل. ونقدم فيما يلي مقترحاً أوليّاً بالخطوط العريضة، يشكّل عرضاً للاتّجاه الذي يجب ان يسير عليه العمل المطلوب.

## خطة عشرية لإغلاق الفجوة بين المواطنين اليهود والعرب

على الدولة ومن خلال أعلى مستوياتها العمل على سدّ الفجوات على وجه السرعة وبشكل واضح وحازم، من خلال تحديد الأهداف الواضحة والملموسة، ومن خلال الجداول الزمنية المحددة (تقرير لجنة أور، ص 767- بالعبرية).

- تحدّد الدولة سدّ الفجوات بين اليهود والعرب هدفاً من الدرجة الأولى، بالارتكاز الى توصيات لجنة أور.
- تتوجّه دولة إسرائيل للجمهور وتطلب رأيه حول تغيير طرق تخصيص الموارد. ويتوجّه بشكل خاص إلى الجمهور العربي ومؤسساته، وخلال هذه العملية يُجرى حوار مع مؤسسات الجمهور العربي.
- تقام سلطة للمساواة بين اليهود والعرب، ويكون هدفها تحقيق المساواة الكاملة بين اليهود والعرب في كل ما ترصده الدولة من مخصّصات لمواطنيها. وتعمل هذه السلطة من خلال ديوان رئيس الحكومة وتحت إشرافه.
- تستقي سلطة المساواة صلاحياتها من قانون خاص يُسنّ لهذا الغرض. ويحدّد القانون كذلك حداً أدنى من الميزانية المُعدّة لعملها، والتي تلزم كل الحكومات المتعاقبة وتشرف عليها لجنة برلمانية خاصة.
- تتشكل تركيبة هذه السلطة من ممثلي الجمهور العربي ومن اليهود. ويقف على رأس السلطة مفوض المساواة بين اليهود والعرب.
- يكون لسلطة المساواة ممثل واحد في كلّ وزارة حكومية، ويخضع هذا الممثل للوزير بشكل مباشر، ويقوم علاقة مباشرة مع جميع الاقسام، وتُعرض جميع نشاطات الوزارة أمامه.
- تقع على ممثل السلطة مسؤولية فحص جميع فعاليات الوزارة، ويقدم بعد عام من بدء عمله خطة عمل مفصلة لسدّ الفجوات في المجالات المختلفة التي تعالجها الوزارة.
- تستمرّ خطة سدّ الفجوات مدة عشر سنوات، ويتم تقديمها حسب جدول زمني ضمن هذا الإطار.
- منذ اليوم الذي يبدأ العمل فيه على تنفيذ برنامج إغلاق الفجوات، يتحول ممثل سلطة المساواة المدنية في كل وزارة الى مسؤول عن تنفيذ البرنامج حسب الجدول الزمني المحدد.
- ترصد سلطة المساواة الموارد المُعدّة لتجنيد دعم الجمهوريين اليهودي والعربي للخطة العشرية. ويجب البدء بتهيئة الجمهور مع البدء بتنفيذ الخطة، وتجب مواصلة الامر مع تقدّمها.
- مع الانتهاء من تنفيذ خطة السنوات العشر، يقلص هيكل سلطة المساواة، لتتحول الى جسم يعمل على متابعة تطبيق المساواة لمدة عشر سنوات إضافية، وتُحلّ بعد مرور عشرين عاماً على إقامتها.

القدس، أيلول 2004